عبد العزيز آل سعود وجِلبرت كلايتون
دراسة في دبلوماسية التفاوض
(أكتوبر- ديسمبر ١٩٢٥)

أ.د. جمال محمود حجر(*)

مقدمة

تسعى هذهِ الدراسة إلى الوقوف على حقيقة المهارة الدبلوماسية التي كان يتمتع بها عبد العزيز آل سعود حين كان "سلطاناً على نجد"، وقبل أن يصير "سلطاناً على نجد وملكاً على الحجاز". في هذهِ المرحلة الانتقالية الحرجة من حياتهِ السياسية، التقى سير جِلبرت كلايتون، أحد أعمدة السياسة والدبلوماسية البريطانيين، والخبير في شؤون الشرق الأوسط، والمندوب فوق العادة إلى عبد العزيز آل سعود سلطان نجد في كثيرٍ من المفاوضات التي جرت لتسوية القضايا الناشئة عن تمدد نفوذه في الجزيرة العربية. ومن بين تلك القضايا ما يتعلَّق بتسوية الحدود بين نجد وجارتيها الشماليتين الواقعتين تحت الانتداب البريطاني (العراق وشرق الأردن). كان ذلك مُثاراً في أروقة السياسة البريطانية في الوقت الذي كان فيه عبد العزيز يسعى لمد نفوذهِ إلى الحجاز، وهو ما وضع بريطانيا في موقفٍ حرج نتيجة الاحتمالات المتوقعة من نجاحه في إنهاء حكم الأشراف في الحجاز، خاصةً وأنَّ ابني الشريف حسين، ملك الحجاز، كانا يحكمان، أحدهما الملك فيصل في العراق، والثاني الأمير عبد الله في شرق الأردن.

وعلى ضوء ما سبق، قررت بريطانيا أن تتبنَّى "سياسة الحياد" تجاه الصراع الذي كان يجري حول الحجاز بين عبد العزيز آل سعود والشريف حسين سنة ١٩٢٥، تاركةً الشريف حسين يلقى مصيره على يدي عبد العزيز، ثمَّ عادت وقررت ألَّا تبقى هكذا بعيدةً عن الساحة، كي لا تخرج خاوية الوفاض إذا أتم عبد العزيز انتصاراته وضمَّ الحجاز إلى سلطنتهِ الممتدة عِبرَ صحاري شبه الجزيرة العربية، حيث كان يرسم خريطتها الجديدة دون استشارة الحكومة البريطانية فتضيع هيبتها، ليس فقط كدولةٍ منتدبة على المناطق الشمالية المجاورة لشبه الجزيرة العربية (العراق وشرق الأردن)، وإنما هيبتها في الجزيرة العربية كلِّها، حيث حضورها الفعلي في مشيخات الخليج العربي، وفي أوساط المُسلمين خارجها؛ ذلك أن مؤتمر الكويت (١٩٢٣-١٩٢٤)[1]، الذي انعقد برعايةٍ بريطانية لتسوية مشاكل الحدود في شمالي الجزيرة العربية،

(*) متحف قطر الوطني / الدوحة .
ghagar1948@hotmail.com

انفضَّ تاركاً مسألتين شائكتين دون حل، تعنيان بريطانيا من زاويتين: الأولى، بصفتها دولة كبرى تلعب دور الوسيط، والثانية، بصفتها دولة منتدبة وجارة لممتلكات عبد العزيز في نجد، وبالقدر نفسه تعنيان عبد العزيز، الذي بدأ يُعيد رسم الخريطة الداخلية لشبه الجزيرة العربية من جديد. هاتان المسألتان هما: مسألة الحدود العراقية – السعودية، ومسألة الحدود الأردنية – السعودية، وبالتالي صار التعاون والتفاهم بين الطرفين (بريطانيا وعبد العزيز) لعلاج هاتين المسألتين، أمراً واجباً يفرض نفسه عليهما.

ولحسم هذين الأمرين المعلَّقين، قررت بريطانيا إرسال مندوب خاص إلى السلطان عبد العزيز بدعوى حثِهِ على حفظ السلام على حدود نجد مع كلٍّ من العراق وشرق الأردن، وقبل ذلك وبعده ترسيم الحدود بين نجد وشرق الأردن، التي لم تكن قد رُسمت من قبل؛ نظراً لأنَّ إنشاء إمارة شرق الأردن في رحم الصحراء الشمالية من الجزيرة العربية جاء متأخراً سنة ١٩٢١. كانت مهمة التفاوض مع عبد العزيز حول هذين الموضوعين، هي قضية سير جِلبرت كلايتون الأولى التي رصد لها ما بقي من عمره.

بدأ كلايتون مهمته في أكتوبر ١٩٢٥، في الوقت الذي كان فيه مقاتلو السلطان عبد العزيز آل سعود يتقدمون محققين انتصاراتهم في الحجاز، فتوجه كلايتون لمقابلة عبد العزيز في بحره، التي كانت قد وقعت في قبضته بالفعل.

وفي محاولةٍ دبلوماسية من جانبه، أبلغ كلايتون المسئولين في الحجاز من أتباع الشريف حسين، أنَّ زيارته للسلطان عبد العزيز في بحره لا علاقة لها بالحرب الدائرة في الحجاز، وأنَّ بلاده حريصة على التمسك بسياسة الحياد التي أعلنتها تجاه هذا الصراع الذي اعتبره صراعاً ذا طبيعةٍ دينية. وهي السياسة التي أفصح عنها وزير الخارجية البريطاني (سير أوستن تشمبرلين) بعد ذلك بعامٍ كامل، حين تحدث أمام المؤتمر الإمبراطوري، قائلاً: "إنَّ حكومته حريصة دائماً على أن تتبنى سياسة تمتنع بمقتضاها عن التدخل في النزاعات ذات الطبيعة الدينية التي تدور حول الأراضي المقدسة، وكل ما نتمناه أن يتخذ رعايانا من المُسلمين الموقف نفسه حينما يكونون هناك في موسم الحج"[٢].

بمثل تلك العبارة أفلت كلايتون الدبلوماسي البريطاني المحنَّك من الحرج، الذي وجد نفسه فيه حين كان عليه أن يعبر أراضي الحجاز حيث كان الأشراف لا يزالون يحكمون هناك. ولكنه أضاف أنَّ بريطانيا لا تستطيع أن تنأى بنفسها تماماً عن هذا الأمر إذا نظرت إليه من زاويةٍ سياسية، وخاصةً ما كان يجري بين الحجاز ونجد، لسببٍ بسيط وهو أنَّ حدود نجد تتماس مع أراضي الانتداب البريطاني في كلٍّ من العراق وشرق الأردن، وأنَّ أرض الحجاز المختلف عليها وقتئذٍ هي الأخرى تتماس مع شرق الأردن، وأنَّ بريطانيا تقوم بدور الوسيط، وأنَّ الوكيل السياسي البريطاني في جدَّة سيضطلع بهذا الدور. وصرَّح كلايتون أنه ذاهب إلى السلطان عبد العزيز في مهمةٍ محددة لا علاقة لها بالحرب الجارية على الحجاز. وبالتالي فإنَّ موقف الحياد الذي أعلن عنه كلايتون بشأن ما كان يجري في الحجاز كان صحيحاً إلى حدٍّ ما، ولكن إعلانه هذا لم يكن هدفاً في حدِّ ذاته، بقدر ما كان الهدف هو الإفلات من الحرج مع المسؤولين الهاشميين.

كان موقف بريطانيا الذي تبنَّته وقتئذٍ يختلف

تماماً عن الموقف الذي كانت قد تبنَّته أثناء الثورة العربية التي تزعمها الشريف حسين سنة ١٩١٦، فبريطانيا لم تعد معنيةً بما إذا كان الحجاز تحت حكم الهاشميين أم تحت حكم السعوديين؛ ذلك أنَّ إستراتيجيتها كانت مبنيةً على التعامل مع الأقوى، وقد وضعها السلطان عبد العزيز وهو الأقوى، أمام حقائق جديدة لم تكن موجودةً على الأرض، وبالتالي كان عليها أن تتعامل مع تلك الحقائق، ومع صانعها الذي أصبح الحاكم الفعلي في الحجاز، وأنَّ تعاونها معه أصبح مطلباً ملحاً في حدِّ ذاته[٣].

هكذا تغيرت مفاهيم صُنَّاع القرار في السياسة الخارجية البريطانية، وكان كلايتون واحداً منهم؛ فقد كان أثناء خدمته في المكتب العربي بالقاهرة ينظر إلى عبد العزيز آل سعود على أنه شخص عادي من شيوخ قلب الجزيرة العربية، ولكنه وجد نفسه خلال تلك الزيارة يقطع الطريق من القاهرة إلى الجزيرة العربية ليتفاوض مع الرجل الذي لم يعد عادياً، وإنما صار الرجل الذي لا بديل للتعامل معه باعتباره الطرف الأقوى في الصراع، بل في شبه الجزيرة العربية كلِّها[٤].

الحدود النجدية - الأردنية

وصل كلايتون إلى معسكر السلطان عبد العزيز آل سعود في بحره يوم ١٠/ أكتوبر/ ١٩٢٥، وكانت مسألة الحدود بين نجد وشرق الأردن على رأس قائمة الموضوعات المطروحة لدواعٍ إستراتيجية من وجهة النظر البريطانية، فقد كان الحجاز على وشك السقوط تماماً في أيدي قوات السلطان عبد العزيز، وكانت بريطانيا تخشى أن تحول قواته وجهتها نحو شرق الأردن (الواقعة تحت الانتداب البريطاني) فور استكمال مهمتها في الحجاز لملاحقة الهاشميين الحاكمين هناك (الأمير عبد الله بن الحسين) من ناحية، ولأنَّ جزءاً من شرق الأردن (العقبة ومعان) كان أرضاً حجازية لم تتم تسوية حدودها مع الحجازيين، ولا حتَّى مع الشريف حسين نفسه، من ناحيةٍ أخرى. ولهذهِ الأسباب كانت بريطانيا عن طريق المفاوضات المُزمع إجراؤها بين كلايتون وعبد العزيز، حريصة على أن تجعل قرية (الكاف) داخل حدود شرق الأردن، وفي هذهِ الحال سيكون عليها أن تمنع تقدم قوات السلطان عبد العزيز نحو الشمال وأن توقفها إلى الجنوب من تلك القرية، كي تحول بينه وبين أن يكون لعبد العزيز جيب حدودي يفصل بين العراق وشرق الأردن[٥]، حيث يحكم أعضاء من الأُسرة الهاشمية في هذين البلدين، وحيث تتكامل المصالح البريطانية من وراء استمرار التواصل الجغرافي بين رأس الخليج العربي من ناحية والبحر المتوسط أو البحر الأحمر أو كلاهما من ناحيةٍ أخرى[٦].

يُعَد هذا التصور تغيراً واضحاً في الموقف المبدئي البريطاني؛ لأنَّ وزارة المستعمرات كانت قد منحت قرية الكاف لعبد العزيز آل سعود بمقتضى اقتراح قُدِّم إليه في نوفمبر ١٩٢٣، في إطار تسوية شاملة وضعت الحجاز وقتئذٍ في الاعتبار[٧].

تمَّت صياغة هذا الموقف البريطاني المرتد وتبنيه بعد زيارتين قام بهما جورج أنطونيوس إلى المنطقة قُبيل زيارة كلايتون للسلطان عبد العزيز. ولم يكتفِ أنطونيوس بالقول أن تصبح قرية الكاف من نصيب شرق الأردن، بل ذهب إلى أبعد من ذلك حين أضاف نصف مساحة وادي السرحان كذلك إلى شرق الأردن، وبرَّر أنطونيوس طرحه

هذا بأربعة أسبابٍ رئيسة[٨]:

السبب الأول إستراتيجي؛ لأنه سيصبح من السهل على بريطانيا عند ترسيم الحدود بهذا الشكل، الدفاع عن شرق الأردن وصد أية غارات آتية إلى الوادي في اتجاه عمَّان من جهة الجنوب، وقد شرح هذهِ النقطة تفصيلاً المسئولون في وزارة الطيران (R.A.F.) الذين تمكِّنهم خبراتهم من رسم صورة واضحة أمام المسئولين في صُنع القرار في الحكومة البريطانية.

السبب الثاني اقتصادي؛ لأنَّ هذهِ المنطقة هي منطقة الرعي الرئيسة لقبيلتي الرولة وبني صخر، التي تفترض بريطانيا أن تكونا أردنيتين، وبدون أرض وادي السرحان ومواردهِ المائية يستحيل على هاتين القبيلتين العيش في المنطقة، وبالتالي تصبح المنطقة فراغاً يشجع على اقتحام القبائل النجدية لها.

السبب الثالث سياسي؛ فقبيلتي الرولة وبني صخر لم تتأثرا بعد "بالدعوة الوهابية"، وترى الحكمة البريطانية أنَّ من الواجب الإبقاء عليهما بعيداً عن أية مؤثرات فكرية تأتي من نجد، وذلك عن طريق توسيع الهوَّة الجغرافية بين قبائل نجد والقبائل المقيمة في شرق الأردن.

السبب الرابع تاريخي؛ ذلك أنَّ قرية الكاف كانت تابعة لنوري الشعلان وأُسرته لفترةٍ طويلة، وأنَّ نوري الشعلان هو الذي احتلها من ابن الرشيد، خلال أحداث سنة ١٩٢١، وإنَّ ابن سعود لم يأخذها منه إلَّا منذ فترةٍ قصيرة، وإنَّ هذا لا يغير من أصل تملكها لقبيلة تُقيم في شرق الأردن.

وبناءً على ما سبق من وجهة النظر البريطانية، فإنَّ إخراج ابن سعود من وادي السرحان قد طُرح من قبل المسئولين البريطانيين في شرق الأردن، لنفس الأسباب التي طرحها انطونيوس[٩].

كان موقف السلطان عبد العزيز مغايراً للموقف البريطاني، فالعراق وشرق الأردن في نظره يجب أن يكونا كيانين منفصلين، وذلك لوجود الأخويين الهاشميين حاكمين فيهما (فيصل وعبد الله) من ناحية، وحفاظاً على الحقوق التاريخية لنجد في المنطقة من ناحيةٍ أخرى، مؤكداً على أنَّ هذا موقف ثابت وأنَّ بريطانيا سبق أن وعدته بكل مساحة وادي السرحان حتَّى الكاف، وأنَّ الموقف البريطاني الذي يراه الآن موقف مرتد[١٠].

وفضلاً عن ذلك أسَّس عبد العزيز حقوقه على أُسسٍ جغرافية واقتصادية وإدارية، وأكَّد على حقه الحر والصريح في المرور عِبرَ الوادي إلى الشام ومنها، وهو حقٌّ يراه عبد العزيز مبنياً على أُسسٍ تاريخية، ويجب أن يبقى قائماً عند ترتيب أية تسوية لترسيم الحدود المقترحة من جانب بريطانيا. وبكلماته قال السلطان عبد العزيز: "إنَّ الكاف والقرى المجاورة جزء لا يتجزأ من وادي السرحان، وهي تشكل عنصراً أساسياً في صياغة الحياة في الوادي، ولا يجب أن تهمل هذهِ الاعتبارات لمجرد الحرص على التواصل والمصالح الأخرى"[١١].

وبقدر ما كان عبد العزيز حريصاً على إجهاض الدور البريطاني في تحقيق التواصل الجغرافي بين الهاشميين في العراق وشرق الأردن، كان حريصاً على تحقيق التواصل الجغرافي مع سوريا عِبرَ وادي السرحان، ويحرص على الاتفاق على المبادئ قبل

الدخـول في التفاصيـل، فهـو لا يريـد أن يدخـل مباشرةً إلى الموضوع بدون إرسـاء القواعد الحاكمة لأصـول التفاوض. وهذا الموقـف الواضح لم يكن وليـد هذا الظرف، وإنما يعود إلى سـنة ١٩٢١ حين كان سير برسي كوكس (المعتمد السياسي البريطاني في العـراق)، والمـس جرتـرود بـل (السـكرتيرة الشرقيـة للمعتمـد السـياسي) يفاوضانـه حـول الحدود مع العراق[١٢].

لقـد قابل عبـد العزيز الحجـة بالحجة، ولذلك لم يكـن هنـاك أدنـى شـك في إدراك المسـؤولين البريطانيـين لأهمية الكاف للسـلطان عبـد العزيز، وأنهـم كانوا مسـتعدين للتخـلي عنها لـه، ولكنهم آثـروا أنَّ الإبقاء على الأمر معلقاً كي يسـتخدمونه ورقـة للمُسـاومة في المفاوضات الجاريـة التي أقبل كلايتون مـن أجلهـا والمفاوضات المسـتقبلية التي كان يتحسب لها[١٣].

بقـي كلايتون عـلى موقفه خلال مناقشـاته مع السـلطان عبد العزيز إلى أن يتأكد من أنَّ إجراءات عبد العزيز الأمنيـة في المنطقة لن تمكنه من اتخاذ أية مواقـف معاديـة ضـدَّ إمـارة شرق الأردن أو ضدَّ المصالـح البريطانية فيها. وبالطبع لم يكن السـلطان عبد العزيز يعلم بنوايا المفاوض البريطاني، ولذلك ظـل يحـارب معركتـه التفاوضيـة بقـوة مـن أجل تأمـين الكاف إلى جانبـه بمعقولية ومنطق تفاوضي مقبول على حدٍّ تقييـم كلايتون له. فقد عرض عبد العزيـز على كلايتون أن يتبنَّى أحد خيارين، كلاهما صعـب، ولكنهما سـيضمنان لبريطانيا الأمن الذي تنشده؛ الخيار الأول: أن تدفع بريطانيا عنه المخاطر المحتملة والمحيطة بِهِ والتي يمثلها وجود الأشراف حكاماً على حدوده الشمالية؛ الخيار الثاني: أن تتركه بريطانيا يتولَّى هذا الأمر بنفسه باعتباره أحد حقوقه الأساسـية في الدفاع عن نفسـه[١٤]. و يكشـف كِلا الخيارين عن قـوة عبد العزيز وقدراتـه الحقيقية في التفاوض، وفي الدفـاع عن حقوق بلاده، وفي عدم تـرك الأمور لبريطانيا تسـيرها عـلى هواها بما يخدم مصالحها وحدها.

كان كلايتـون يُـدرك أهميـة حجـة السـلطان عبـد العزيـز وقيمتهـا، وبنفـس القدر يُـدرك قوته وتأثـيره في تغيـير الأوضـاع عـلى الأرض، وبشيء مـن الإعجـاب بشـخص عبـد العزيـز وبقدراته، بـدأت خيـوط التواصل بين الرجلين تنسـج لوحة مـن العلاقات الوديـة والصداقة الشـخصية، التي لا تخلـو من حـرص كِلا الطرفين عـلى تحقيق هدفه الإسـتراتيجي. وهنـا تكمـن صعوبـة المواجهـة الدبلوماسـية بين رجلين يعرف كلٌّ منهما ماذا يريد وماذا يريد منه الآخر.

كتـب كلايتـون في تقريره عـن هذا اللقـاء، إنَّ السـلطان عبـد العزيـز "تبنَّـى اتجاهاً واضحـاً نحو استرداد تراث آبائه وأجداده وتوسيع أملاكه، وإنَّ ذلك سيضعه على محك مع العالم الخارجي، وإنه في هذهِ الحالة سـيكون في حاجة إلى قوة كبرى تسانده وتقـف إلى جانبه، وإنه أظهر ميـلاً واضحاً نحو أن تكون هـذهِ القوة الكبرى هـي بريطانيا، التي يجب أن يُقيم معها علاقات التعاون والصداقة"[١٥].

لا شـكَّ أنَّ رغبة السـلطان عبد العزيز في إقامة علاقات تعـاون وصداقة مـع بريطانيا كانت تضع تحقيـق مصالحه ومصالح بلاده في المقام الأول، عن طريق مصادقـة بريطانيا وتحييدها، وكانت بريطانيا هـي الأخـرى في حاجـة إلى صداقـة عبـد العزيـز لتأمين مصالحها الإمبراطورية بتحييده، فممتلكاته الواسـعة بموقعهـا الإسـتراتيجي بـين الـشرق

والغرب، وموضعها المُحاط بأراضي الإمبراطورية البريطانية، من مستعمرات ومناطق نفوذ؛ يجعل بريطانيا الموجودة في الهند والخليج وعدن والبحر الأحمر ومصر والسودان وشرق الأردن والعراق جاراً ملاصقاً لأراضي عبد العزيز الذي لا يمكن تفادي التعامل معه، كما أنَّ هذهِ المناطق التي تُحيط بهِ من كل جانب تجعل من المستحيل عليه تجنب التعامل معها، خاصةً وأنها دولة بحرية قوية تستطيع أن تحكم قبضتها البحرية على أراضيه إذا أرادت. على هذا النحو بدت مصالح الطرفين واضحة وأصبحت العلاقات الودية ضرورة إستراتيجية لكِلا الطرفين. وما أن وصل الطرفان إلى هذا المستوى من إدراك كلٌّ منهما لمصالح الآخر، حتَّى بدت ملامح التلاقي والتفاهم أكثر وضوحاً من أيِّ وقتٍ مضى، ومع ذلك بقيت مسألة الكاف معلَّقة ليتحدد مصيرها فيما بعد[١٦].

أفرز موقف السلطان عبد العزيز نتائج إيجابية بدت على جو المحادثات، ففي اجتماعهما الرابع بدأ كلايتون يتحول عن موقفه الأساسي؛ ذلك أنه اختبر قدرات السلطان عبد العزيز التفاوضية وتأكد له أنه قادر على الصمود دفاعاً عن مواقفه المبنية على الحقوق التاريخية لبلاده، وهي الحقوق التي حرص عبد العزيز أن يقدمها مدعومةً بالحجج والوثائق. وقد تأكد ذلك حين قدم في هذا الاجتماع وثيقة إضافية تدعم مطلبه بشأن الكاف. ومع أنَّ كلايتون لم يستطع أن يخفي قناعته بحقوق عبد العزيز في الكاف، إلَّا أنه كان يحاول أن يكسب بعض المواقف التفاوضية قبل أن يدخل في هذا الموضوع. وقد أفصح عن تلك الخطة فيما بعد حين قال: إنه كان يحاول أن يفرض وضعاً معيناً يقدمه إلى السلطان عبد العزيز على أنه تنازل كي ينال شيئاً آخر في المقابل. تسبَّبت إستراتيجية كلايتون التفاوضية هذهِ في تأخير الوصول إلى نتيجة حاسمة حتَّى ٢٥ أكتوبر، حين صاغ كلايتون مسودة اتفاقية تشمل تسوية الحدود بين نجد وإمارة شرق الأردن[١٧].

ومع أنَّ ما ورد في مسودة الاتفاقية لم يكن مقنعاً للسلطان عبد العزيز آل سعود، إلَّا أنه عدَّها خطوة نحو الأمام، ثمَّ أدخل عليها بعض التعديلات، وفي ٢٧ أكتوبر قدَّم تصوره تجاه تسوية تلك الحدود[١٨].

وفي النهاية تمَّ تضييق الفجوة بين وجهتي النظر، وقرر كلايتون أن يتخلَّى للسلطان عبد العزيز عن الكاف في مقابل بعض المطالب البريطانية المتعلِّقة بالأمن، مثل حماية إمارة شرق الأردن من أيِّ اعتداءٍ يأتي من جهة نجد، وحماية القبائل الأردنية من الدعاية المضادة، وهو كلام سنة وغامض، وربما كان المقصود بهِ تأثير الدعوة السلفية التي كانت بريطانيا تُسميها بالوهابية على القبائل الكائنة في شرق الأردن. وفيما يتعلَّق بحرص السلطان عبد العزيز على استمرار التواصل بين نجد وسوريا، عرض كلايتون ضمانات استمرار الرحلات التجارية من نجد إلى سوريا والعكس[١٩]، إدراكاً منه لطبيعة التكامل الاقتصادي بين شمالي شبه الجزيرة العربية وسوريا.

وفي ٢ نوفمبر تمَّ توقيع "اتفاقية حدا" التي كانت معنيةً بالحدود الأردنية – النجدية فقط، رغم أنَّ معظم أراضي الحجاز الشمالية المجاورة لإمارة شرق الأردن كانت بالفعل في قبضة السلطان عبد العزيز.

وبمقتضى المادة الأولى من "اتفاقية حدا":

تصبح الكاف رسمياً جزءاً لا يتجزأ من الأراضي السعودية على ألَّا يبني السلطان عبد العزيز أية تحصينات فيها (مادة ٢)، وأن يبقى حاكم وادي السرحان على اتصالٍ مباشر مع المسئولين البريطانيين في شرق الأردن، كي لا يحدث سوء تفاهم من جديد بين الطرفين (مادة ٣)، وأنَّ الحقوق التي جرى تأسيسها لأيٍّ من الطرفين في المنطقة بشأن أيٍّ من القبائل تبقى على ما هي عليه (مادة ٤)، وأن تعتبر الغارات التي تقوم بها القبائل من أيِّ جانب على الجانب الآخر عملاً عدوانياً (مادة ٥)، ولذلك لابد من إقامة محكمة لضبط الأمن ولمعاقبة القبائل المعتدية التي تخرج على نص الاتفاق (مادة ٦)، وأنَّ على القبائل ألَّا تعبر الحدود من أيٍّ من الجانبين إلى الجانب الآخر بدون تصريح (مادة ٧)، وبالتالي على كلٍّ من الطرفين النجدي والأردني ألَّا يشجع قبائله على الهجرة عِبرَ الحدود (مادة ٨)، وألَّا يتواصلوا مع شيوخ القبائل على الطرف الآخر من الحدود (مادة ٩)، وألَّا تعبر قوات أحد الطرفين أراضي الطرف الآخر بدون التشاور معه (مادة ١٠)، وأنَّ الشيوخ الذين يرفعون شاراتٍ مميزة في أراضيهم لا يجب أن يرفعوها في أراضي الطرف الآخر عند ترحالهم إليها (مادة ١١)، وأن يتم انتقال الرحالة والحجَّاج بين أراضي الطرفين بناءً على موافقة الطرفين (مادة ١٢)، وأن تتولَّى الحكومة البريطانية بصفتها الدولة المنتدبة ضمان حرية تنقل التجار النجديين إلى سوريا عِبرَ أراضي كلٍّ من العراق وشرق الأردن (مادة ١٣)، وأن تبقى هذهِ الاتفاقية نافذة طالما بقيت بريطانيا هي القوة المنتدبة في شرق الأردن (مادة ١٤)[٢٠].

لخَّص كلايتون النتائج الإيجابية التي حققتها هذهِ الاتفاقية لبلاده ولمناطق الانتداب البريطاني على النحو التالي: "لقد ضمنت هذهِ الاتفاقية لابن سعود التنازل عن الكاف وعن جزء من وادي السرحان، ولكنها أبقت الحدود الشمالية والجزء الجنوبي من حدود نجد الغربية كما اقترحته الحكومة البريطانية. هذا بالإضافة إلى أنها استثنت من الناحية العملية الوديان الأربعة من نجد التي تعتبر كسباً لشرق الأردن بالمقارنة بالحدود التي سبق أن عرضت على ابن سعود. كما أنها ضمنت حماية شرق الأردن من العدوان، وما تمَّ تأسيسه من حقوق، وحماية القبائل من الدعاية المضادة، كل ذلك تمَّ بقدر الإمكان"[٢١].

الحدود النجدية - العراقية

بعد انتهاء المفاوضات حول الحدود النجدية - الأردنية في منطقتي وادي السرحان والكاف، تحولت المفاوضات إلى نقاطٍ أخرى رئيسة تتعلَّق بحدود نجد مع العراق. وفي هذا الشأن كان كلايتون يأمل أن ينجح حيث فشل مؤتمر الكويت (١٩٢٣/ ١٩٢٤) حتَّى وإن كانت حيثياته هي نفسها حيثيات سابقيه، ولما كانت الحدود قائمة فعلاً على أرض الواقع، لم يكن أمامه أية فرصة للمناورة. ولذلك اتخذ من وثيقتي معاهدة المحمَّرة سنة ١٩٢٢، وبروتوكول العقير سنة ١٩٢٣، قاعدتين للانطلاق في المناقشة مع عبد العزيز، وفي الوقت نفسه منحت الحكومة العراقية مفاوضيها الرسميين الحق في تزويد كلايتون بكافَّة التفاصيل حول ادعاءات الطرفين على الحدود المتنازع عليها، وتفاصيل ما جرى من غاراتٍ متبادلة بين القبائل، ورأي الحكومة العراقية فيما يتعلَّق بالتسوية النهائية حول تلك الادعاءات[٢٢]. كانت بريطانيا تفضل ألَّا يتفاوض العراق مباشرةً مع نجد، وأن ينهج

كلايتـون النهـج نفسـه كما جـرى مع إمـارة شرق الأردن، ولذلك حرصت على أن تبقى كافة خيوط التفـاوض في أيدي كلايتـون، وكان لهـا ما أرادت لأنه لا بديل، فهي الدولة المنتدبة على العراق.

وعنـد هذا المنعطـف بدت المصالـح البريطانية والمصالح السـعودية حول تأمـين الحدود والحفاظ على الأمن والسـلم مشـتركة أو متماثلة على الأقل. وبـدت الخلافـات بينهما تدور حول أمورٍ شـكلية، وحول وسـائل أو أساليب الوصول إلى تحقيق تلك المصالح. كان هدف السلطان عبد العزيز واضحاً، وهـو أن تصبـح المسـئولية عـن القبائـل مسـئولية الحكومـات عـلى كِلا الجانبـين، وألَّا تُـترك القبائل وشـأنها، تتحرك كيفما شـاءت وأينما شـاءت ومتى شاءت؛ لأنَّ الحكومات هي المعنية برعاياها. وكان كلايتـون يعلـم جيـداً أنَّ إمكانية وضع هـذا المبدأ موضـع التنفيذ في الصحـراء يعد أمراً صعباً، بل إنَّ عـدم إدراك تحقيقـه كان وراء فشـل مؤتمر الكويت ١٩٢٣ في تسـوية الأوضاع، وبالتـالي عدم توصله إلى صيغةٍ يتفق عليها كل الأطراف[٢٣].

ورغم التقاء الأهداف، كانت ذاكرة السـلطان عبـد العزيـز لا تزال تحتفـظ بأصداء غـارات قبيلة شـمَّر عـلى نجد وتسـترجع ذكرياتهـا، ولذلك فقد رفض أن يـدع معايـير ولاءات القبائـل وانتماءاتها تضـع تصـورات مسـار الحـدود، أو أن تفرضهـا عشـوائياً كأمرٍ واقع، ودافع عن رؤيته هذهِ معتمداً عـلى ذاكرةٍ تاريخية سـجَّلت كل محـاولات غارات القبائـل العراقية على نجد لصـدِّ هجمات الإخوان النجديـين. بدأ كلايتون يتعـرف على ما وراء أفكار السـلطان عبد العزيز، واضعاً وجهة النظر العراقية أمامـه، ومؤكداً على أنَّ رغبـة العراقيين هي كذلك أن يحولوا دون دخـول القبائل الأخرى (النجدية) إلى أراضيهـم، وبالتـالي فـإنَّ الطرفـين متفقان على تحقيق هدفٍ واحد[٢٤].

كانـت النوايا الحسـنة من وجهة نظـر كلايتون تبدو أكثـر أهميةً من المبـادئ والضوابط، التي تبني الحكومـات مواقفها عليها للحفاظ على السـلام في المسـتقبل، وهي نقطة كان يختلف فيها مع السلطان عبد العزيز، فالنوايا لا يمكن معرفتها أو الإمسـاك بهـا، ولم يشـأ عبـد العزيز أن يتمسـك بوهم اسـمه النوايـا. ولمَّـا فشـل كلايتـون في إقنـاع عبـد العزيز بوجهـة نظـره هـذهِ، اقـترح وضـع مسـودة اتفاق تترجـم أفـكار الطرفين عـلى الأرض؛ لأنها في هذهِ الحالة سـوف تضع أمام الحكومة العراقية ما يمكن أن تفعله، وربما تجد نفسـها تسـير في الاتجاه نفسـه، حتَّـى وإن لم تـسر بالقـدر الـكافي في اتجـاه تحقيـق رغبات عبد العزيز[٢٥].

وفي الاجتـماع التـالي كانـت المسـودة التـي أعدهـا كلايتون جاهزة[٢٦]، وكشـفت المناقشـات التـي دارت حولهـا مـع السـلطان عبـد العزيز عن خلافـاتٍ عميقـة في الـرؤى، وخاصـةً فيـما يتعلَّق بطبيعة الضوابط التي يجب أن تُفرض على حركات القبائـل عِبرَ الحدود، فقد كان عبد العزيز يتشـكك في إمكانيات العراق أن يضبط قبائله، أو أن يمنعها من الإغارة على نجـد. بينما كان كلايتون يحاول أن يوظِّـف مفرداتـه اللغوية في صياغة عبـاراتٍ تؤكِّد أنـه ليس في إمكان البشر أن يضعوا أية آليات فاعلة لتحقيق النجاح إلَّا إذا كان الطرفان مسـتعدين لأن يتعاونـا بإخـلاص. كان كلايتون يؤكـد من جديد عـلى "النوايـا الطيبـة" وعـلى إمكانيـات "التعاون" بـين كل الأطراف، ويؤخذ على مفـردات كلايتون أنها غير محددة وغـير مضمونة في مجتمع الصحراء، خاصـةً وأنه لم يُشر إلى آليات قيـاس تلك النوايا أو

حتَّى ضمان هذا التعاون، وهو ما كان السلطان عبد العزيز يخشى نتائجه السلبية. وبهذا الأسلوب في الإشارة إلى العموميات، كان كلايتون يحاول أن يتجنب الدخول إلى ما وصفه للسلطان عبد العزيز بأنه "أسلوب حياة القبائل وعاداتها" وهي أساليب وعادات خبرها كلايتون من خلال تجاربه السابقة في المنطقة[٢٧].

وحينما أدرك كلايتون أنَّ محاولاته لن تُكلَّل بالنجاح، وجَّه كلامه إلى السلطان عبد العزيز محذراً بأنه ذهب إلى أقصى ما يمكن الوصول إليه بالنسبة للمبدأ الذي اعتبره عبد العزيز في غاية الأهمية، وهو مبدأ مسئولية الحكومات عن حركة القبائل في الصحراء. عندئذٍ ترك الباب موارباً للسلطان عبد العزيز لكي يضع تصوراته حول هذا الموضوع، على ضوء المسودة التي قدمها كلايتون. عند هذهِ المرحلة بدأ كلايتون يُدرك أنه فقد الثقة في إمكانية تحقيق أيَّ نجاح على حساب عبد العزيز، ولكنه فوجئ بما شرح صدره وأدهشه، حين أكَّد له السلطان عبد العزيز أنه حين يغادر الاجتماع سيكون قد حصل على وعد جدير بالاحترام وقابل للتنفيذ[٢٨].

لقد كان عبد العزيز عند كلمته حين وافق في اجتماعهما الثاني في ٢١/ أكتوبر/ ١٩٢٥ على المسودة التي قدَّمها كلايتون[٢٩]. ولكنه كان يريد أن يعصر كلايتون عصراً، ليستخرج كل ما يمكن أن يكون مخبأ في رأسه من أفكار تضمن استقرار حدود بلاده مع مناطق الانتداب البريطاني. وبناءً على ما سبق، وقَّع الطرفان اتفاقية بحره في أول نوفمبر ١٩٢٥[٣٠].

خلاصة هذهِ الاتفاقية أنَّ المواد السبعة الأولى منها تشبه إلى حدٍّ كبير المواد (٥-١١) من اتفاقية حدا؛ ذلك أنَّ الاتفاقية قد أسَّست مجموعة من المبادئ التي تحكم نظام حركة القبائل على جانبي الحدود، وهذا التطور يُعد من بين إنجازات السلطان عبد العزيز؛ فالمواد ١ و ٥ و ٦ و ٧ تضمَّنت مبادئ سبق الاتفاق عليها في الكويت. وما لم يتفق عليه في الكويت يتعلَّق بالنقطتين اللتين كانتا السبب في فشل المفاوضات هناك، وبسببهما وصل المفاوضون إلى طريقٍ مسدود، وبالتحديد بشأن ما يتعلَّق بتسليم أفراد القبائل المهاجرة عِبرَ الحدود، والظروف التي يكون فيها الأشخاص المسلَّحون مطلوبين.

كان عبد العزيز مرناً، فقد هيأ الفرصة أمام كلايتون هذهِ المرة (في بحره) أن يرى نفسه قادراً على إقناعه، حين قبل بوجهة نظر الحكومة العراقية (مادة ٨)، وبالتالي تمَّ الاتفاق بين الحكومتين على أن يتفاوضا للوصول إلى اتفاق بشأن معاقبة المجرمين في الجرائم العامة، وأن يوضع نص في اتفاقية بحره يعالج هذا الشأن (مادة ١٠)، أمَّا الاقتراح الخاص بفرض ضمانات والذي سبق أن رُفض من جانب الوفد السعودي في الكويت، فقد قبله هو نفسه في المادة (٩) من اتفاقية بحره[٣١]. فقد تغيرت الظروف تغيراً جوهرياً بحيث سمحت لعبد العزيز أن يُبدي شيئاً من المرونة التي تمكنه من الوصول إلى أهدافه كمؤسِّس لحدود دولته لأول مرة، وهو إنجاز سياسي كبير بكل المعايير.

لقد فرضت الاتفاقيتان (حدا وبحره) نوعاً من الاستقرار المفقود في مناطق الحدود الشمالية للجزيرة العربية، وهو مطلب كان يسعى إليه الطرفان السعودي والبريطاني، وقد نجحا في ذلك دون تنازلاتٍ مخلَّة بالسيادة من جانب أيٍّ

من الطرفين، بل إنَّ السلطان عبد العزيز ضمن لأول مرة خطاً واضحاً وصريحاً للحدود لم يكن له من قبل وجود في منطقة تتحرك فيها القبائل في كِلا الاتجاهين، دون رادع من نظام أو قانون سوى أعراف الصحراء وقوانينها[٣٢].

كانت الاتفاقيتان نتاج خليط من الأعراف الدارجة في الصحراء والقوانين الدولية معاً[٣٣]. هذا بالرغم من أنهما كانتا اتفاقيتين بين حكومتين وليس بين القبائل، التي لم يسبق لها معرفة بالحدود بمعناها الحديث، الذي جرى التفاوض بشأنه، إنها مهمة صعبة، نجح السلطان عبد العزيز من خلالها في فرض قوانين الصحراء غير المكتوبة على بريطانيا، الدولة الإمبراطورية، التي كان يحكم سلوكياتها مفاهيم القانون الدولي التي لم تكن معروفةً لأهل الصحراء، ويبقى أن نعرف أنَّ ردود فعل هذهِ القبائل على ما تم الاتفاق عليه سيحدد مصير هاتين الاتفاقيتين.

هل يعني ذلك أنَّ بريطانيا بهاتين الاتفاقيتين قد نجحت في تأمين مصالحها الإمبريالية في المنطقة، وإذا كان ذلك قد يتحقق لها فما هو الثمن الذي دفعته بريطانيا للوصول إلى هذهِ النتيجة؟

قدَّمت هاتان الاتفاقيتان لبريطانيا منطلقاً جديداً وقاعدة للعمل الميداني، مكنتاها من إصلاح سياستها غير الواضحة في المنطقة، التي كانت تتفادى الاقتراب منها قبل ذلك الوقت لتخوفها من أن تُقحم نفسها في منطقة قلب شبه الجزيرة العربية التي كانت تجهلها جغرافياً وثقافياً، إذ كانت معنيةً منذ البداية بالمناطق الساحلية وما يجري فيها.

حمت هاتان الاتفاقيتان بريطانيا من الفشل في المستقبل في منطقة الشرق الأوسط ككل؛ إذ بالرغم من أنَّ الاتفاقيتين لم تقدما شيئاً غير عادي في العلاقات بين بريطانيا وشبه الجزيرة العربية، إلَّا أنهما "بقيتا لوقتٍ طويل قيد الدراسة أمام عيون الخبراء والمختصين بشئون الشرق الأوسط في مقر الحكومة في داونج ستريت، وكان سير جِلبرت كلايتون هو المسئول الوحيد (في الحكومة) عن وضع الخطوات الإجرائية، وصياغة الخطوات التي يمكن أن تتم لحماية الجيران العرب القلقين (في شرق الأردن)... وما أن وقِّعت الاتفاقيتان... إلَّا وصارتا علامة على الطريق ذات نتائج عظيمة لفصل من الدبلوماسية المعقدة"[٣٤] في العلاقات البريطانية – السعودية.

في هذهِ الظروف بدأت ملامح التحول في السياسة البريطانية عن مساندة الأشراف الذين كانت تناصرهم من قبل، ووصل الأمر إلى درجة أنَّ الملك علي بن الحسين طلب من جوردن (الوكيل السياسي البريطاني في جدة) أن يقدم له النصيحة بشأن مستقبل الحجاز، ولكن جوردن الذي يعمل بتوجيهاتٍ مباشرة من لندن لم يستطع أن يقدمها له بدون الرجوع إلى حكومته، ولم يكن موقفاً شخصياً على كلِّ حال. وفي مواجهة هذا الموقف البريطاني السلبي تجاه الأشراف، الذين لم يكن في إمكانهم تغييره، طلب الملك علي بن الحسين من جوردن أن يتوسط بينه وبين عبد العزيز في أمر تسليم الحجاز له بسلام. قالها الملك علي شفاهة في البداية[٣٥]، ثمَّ صاغها رسمياً بعد ذلك إلى جوردن على النحو التالي: "لقد قررت أن أنسحب (من الحجاز) وأن أغادر هذا البلد، وأن أستقر في شرق الأردن، أو بغداد، أو فلسطين. وإنني أرجو أن تتوسَّط الحكومة البريطانية في تسليم هذا البلد في

هدوء وسكينة؛ لأنَّ ذلك سيضمن سلامة الجميع وراحتهم (في الحجاز)"[٣٦].

وفي اليوم التالي (١٥ ديسمبر) أعلن الملك علي عن موقفه النهائي في مجلس عقد بجدة[٣٧]، وما أن بلغ هذا الموقف الحكومة البريطانية في لندن، حتَّى صدرت التعليمات إلى جوردن لكي ينهي موقف الحياد المعلن، وأن يتوسط في النزال القائم حول الحجاز، والذي كانت الغلبة فيه لعبد العزيز آل سعود. وعلى الفور بعث جوردن إلى السلطان عبد العزيز يدعوه إلى لقاء في موقع رجمة[٣٨]، التي تبعد نحو ثمانية أميال عن جدة، لمناقشة هذا الأمر. وقد وافق السلطان عبد العزيز على الدعوة رغم أنه كان مشغولاً في عملياته العسكرية حول جدة[٣٩]. وفي هذا اللقاء علم السلطان عبد العزيز بموقف الملك علي ووقف على حقيقة التغير الذي أحدثه في السياسة البريطانية تجاه شبه الجزيرة العربية، وهو تغير فرضه عليها فرضاً، فالسياسة البريطانية في المنطقة كانت تعتمد على التعامل مع الأقوياء، وقد أثبت عبد العزيز أنه الأقوى دون منازع. لقد تغيرت مفاهيم قديمة حكمت العلاقات البريطانية السعودية عِبرَ السنوات العشر السابقة، فيما بين عامي ١٩١٥ و ١٩٢٥.

ومهما يكن من أمر المواقف البريطانية السابقة، فقد جرت التسوية التي تقضي بتنازل الملك علي عن الحكم في الحجاز بهدوء يعكس حالة الاستسلام التي كان قد وصل إليها، ولكنه حرص على طلب بعض الضمانات لأمنه وسلامته لدى مغادرته الحجاز، وكذا سلامة قواته وضباطه، والسماح لمن يريد الخروج منهم إلى أيِّ مكانٍ خارج الحجاز، وكذا السماح لأُسرة الشريف حسين بالخروج آمنة بصحبة أموالها ومقتنياتها، وأن ينتقل البحارة الذين كانوا يخدمون في قوات الحجاز إلى الخدمة مع قوات السلطان عبد العزيز[٤٠].

بقي على جوردن أن يضع آلية لوضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ، وتطلَّب ذلك أن يحصل على خطاب من السلطان عبد العزيز وآخر من الملك علي موجهين لقواتهما المتحاربة في جدة وما حولها كي يوقفوا القتال، وبناءً على هذهِ الترتيبات استسلمت جدة يوم ٢١ ديسمبر لقوات السلطان عبد العزيز آل سعود، واستسلمت ينبع في اليوم التالي، بينما غادر الملك المخلوع علي جدة في اليوم نفسه على السفينة "كورن فلور" البريطانية إلى منفاه الاختياري في العراق[٤١].

وما أن خلا الموقف له من أية منافسة حتَّى أحاط السلطان عبد العزيز جميع الدبلوماسيين الأجانب المقيمين في جدة بآخر التطورات، ورحيل الملك علي، ونهاية الحرب حول الحجاز، واستقرار الأمور له في الأماكن المقدسة[٤٢]. وبذلك أصبح السلطان عبد العزيز عملياً وواقعياً الحاكم الفعلي في الحجاز، وجرى ذلك كله دون معارضة من بريطانيا التي أدركت قدراته الدبلوماسية والسياسية منذ بدأ كلايتون معه المفاوضات حول اتفاقية حدا وبحره؛ ومفاوضات تسليم جدة من خلال جوردن. وبذلك استيقظ البريطانيون على حاكمٍ جديد في ديار الإسلام، يمتلك من القدرات السياسية والدبلوماسية ما يمكنه من التعامل مع حكَّام أكبر إمبراطورية في العالم، لها مصالح في بلاده بحكم أنها تحكم بلداناً إسلامية كثيرة، فأعلنت صداقتها له، كما أعلن هو صداقته لها. وبذلك ظهرت ملامح التوازن في العلاقات بين الطرفين بشكلٍ غير مسبوق.

انتهت مهمة الوساطة التي قام بها جوردن برحيل الملك علي، ولكن وساطته في تسليم جدة بسلام كشفت عن حرص بريطانيا على تدعيم علاقاتها بالسلطان عبد العزيز، ممَّا جعل السلطان يوجه الشكر لبريطانيا نيابةً عن نفسه وشعبه والعالم الإسلامي الذي أصبح هو منذ ذلك الوقت مسؤولاً عن مقدساته؛ فهذهِ الوساطة ضمنت السلامة للأراضي المقدسة، التي تهمه ليس فقط بقدر ما تهم كافة المسلمين، وإنما لأنه صار المسؤول الأول عن أمنها وسلامتها. وأعلن السلطان عبد العزيز في مقابل ذلك صداقة مشروطة لبريطانيا، فهو صديق لها ما دامت هي: حريصة على مصالح المسلمين، وتحترم العقيدة الإسلامية، ولا تمس كرامته الشخصية؛ لأنَّ العقيدة والكرامة أغلى عليه من حياته. وهكذا وضع عبد العزيز خطوطاً حمراء في علاقته ببريطانيا يجب عليها ألَّا تتعداها[٤٣]، وبالتالي لم يترك لها المبادرة في صنع سياستها تجاه بلاده على طريقتها، وإنما وضع حداً لمرحلة سابقة من التجاوزات. وهو أسلوب لم يكن مألوفاً في العلاقات الدولية من بلد لم يستكمل بعد مؤسَّساته الحاكمة، ويعتمد في المقام الأول على شخص الحاكم.

هذهِ التوجهات الجديدة للسياسة البريطانية في الجزيرة العربية، والحرص على حفظ السلام في الأراضي المقدسة الإسلامية، لقيت قبولاً عند ملكها جورج الخامس، الذي عبَّر عن سعادته لما توصل إليه رجال حكومته[٤٤]. ومنذئذٍ بدأت الحكومة البريطانية تراجع سياستها التقليدية تجاه شبه الجزيرة العربية واعتبرت أنَّ مساندتها السابقة للشريف حسين كانت سياسة خاطئة[٤٥]، وأنَّ عليها أن تتخلَّى عن بقايا تلك السياسة؛ لأنَّ مصالح بريطانيا لم تعد في أيدي الشريف حسين الذي كان اختياراً خاطئاً، كما عبَّر عن ذلك صراحةً جورج هوجارث، الذي يُعد واحداً من الخبراء البريطانيين في الشئون العربية في إحدى مقالاته المنشورة سنة ١٩٢٥[٤٦]. أو كما عبَّر عن المعنى نفسه سان جون فيلبي، حين كتب في إحدى دراساته: "إننا لم نُحسن اختيار حلفائنا"[٤٧].

ولكن سير جِلبرت كلايتون بدا سنة ١٩٢٨ كما لو كان يحاول أن يتجنَّب سياسة جلد الذات التي لجأ إليها بعض الساسة البريطانيين تعبيراً عن اعترافهم بفشل سياساتهم العملية، أو نقد السياسة البريطانية في الجزيرة العربية، فكتب مقالاً يخفف من حدة هذا النقد، قال فيه: "إننا لا يجب أن نقارن بين الشريف حسين والسلطان عبد العزيز؛ لأنَّ كلًّا منهما كان يعمل طبقاً لبرنامج مختلف، ولم يكونا يعملان طبقاً لبرنامج واحد"[٤٨]. ولكن كلايتون أخذ حذره عند وضع هذا التقييم في صورته النهائية، حين قال: "سنترك هذا الأمر للتاريخ ليحكم عليه"[٤٩].

وإذ أصبح في إمكان التاريخ أن يقول كلمته، فإنَّ الباحثين يوجهون الإدانة إلى كلايتون نفسه الذي كان يعمل مع كلٍّ من هوجارث ودونالد ستورز في المكتب العربي بالقاهرة لرسم سياسة بريطانيا تجاه متاهات شبه الجزيرة العربية؛ فهذا هوجارث يقول: "إنَّ كلايتون كان يعمل مع ستورز لدفع كتشنر للعمل مع الشريف حسين باعتباره زعيم العرب في المستقبل"، أو هكذا

كانوا يتوقعون. لقد حاول هذا الفريق من الساسة أو صُنَّاع السياسة حينئذٍ أن يضعوا أمام الشريف حسين الفرصة لكي يصبح الزعيم الديني والدنيوي في جزيرة العرب؛ فقد كتب كتشنر للشريف في ٣١/ أكتوبر/ ١٩١٤ ما يفيد السير في هذا الاتجاه. وربما يفسر ذلك موقف الدفاع الذي تبنَّاه كلايتون عن السياسة البريطانية في الجزيرة العربية.

ومهما يكن موقف كلايتون أو غيره من الساسة البريطانيين تجاه الجزيرة العربية، فقد تغيرت السياسة البريطانية تغيراً جوهرياً بعد الحرب العالمية الأولى لصالح السلطان عبد العزيز، وأدركت بريطانيا بوضوح خطأ سياستها السابقة في مناصرة الشريف حسين. وفي هذهِ المرحلة من غياب صورة واضحة للسياسة البريطانية في المنطقة، كان على بريطانيا أن تتعامل مع المواقف الجديدة على الساحة أولاً بأول، أو بعبارةٍ أخرى كانت سياستها ردود أفعال على ما يصنعه السلطان عبد العزيز على أرض الواقع من تغييراتٍ وأحداث تاريخية، وبالتالي فإنَّ الذي صاغ السياسة البريطانية وشكلها في حقيقة الأمر هو عبد العزيز آل سعود، أو كما قال ألبرت حوراني في تقييمه الصحيح لتلك المرحلة: إنَّ سياسة الانتظار والمراقبة لما يجري حتَّى اللحظات الأخيرة لم تساعد بريطانيا في وضع سياسة ناضجة في التعامل مع الموقف، وكان ذلك خطأ كبيراً.

ومهما كان موقف الساسة البريطانيين ورجالهم في الميدان، وكذا موقف الباحثين البريطانيين المعنيين بالسياسة البريطانية، فمن المؤكد أنَّ الأحداث المحلية في شبه الجزيرة العربية التي صنعها عبد العزيز آل سعود هي التي صاغت السياسة البريطانية في المنطقة في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وبالتالي فقدت بريطانيا مبادرتها في صياغة سياسة متماسكة هناك، كما تخلَّت عن سياسة الحياد التي أعلنتها، وتبنَّت الرؤى التي تبناها عبد العزيز آل سعود بصفته الأقوى.

لقد كانت بريطانيا تحترم الأقوياء، وتتعامل معهم انطلاقاً من اعتقاد ساستها أنَّ هؤلاء سيكونون أياديها التي تبطش بها في المنطقة، وكان ذلك خطأ كبيراً، وقع فيه الساسة البريطانيون حينما اعتقدوا أنَّ عبد العزيز آل سعود سيكون واحداً من هؤلاء، وقد أثبت عبد العزيز من خلال مواقفه المعلنة وغير المعلنة من بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى أنه لن يكون هذا الرجل[٥٠]. ولهذا فإنَّ مساندة بريطانيا لعبد العزيز سنة ١٩٢٥ كانت نتيجة طبيعية لإدراك ساستها جوهر المتغيرات التي أخذت مكانها على أرض الواقع في شبة الجزيرة العربية، وليس نتيجةً لسياسة محكمة رسمتها الحكومة في لندن، فقد رأينا كيف أنها تخلَّت عمَّا أعلنته سياسة الحياد إلى سياسة التعامل مع الواقع. وفيما يلي نسوق أدلة على هذا التوجه الجديد بما يخدم مصالحها حين تتعامل مع الأقوياء:

أولاً: كانت بريطانيا تتبنَّى في الماضي موقفاً واضحاً يقضي بأنَّ العقبة ومعان جزء لا يتجزأ من أرض الحجاز، ثمَّ تحولت عنها منذ أول يوليو ١٩٢٥ إلى اعتبارهما جزءاً من إمارة شرق الأردن[٥١]؛ وذلك نظراً لأهميتهما الإستراتيجية للمصالح البريطانية في فلسطين وسيناء[٥٢]،

متناسيةً بذلك سياستها السابقة بشأنها، وإعلانها موقف الحياد، فحالت بذلك بين عبد العزيز آل سعود وبين أن تكون له هاتان المنطقتان، باعتباره الوريث الوحيد لحكم الأشراف في الحجاز[٥٣]. هكذا وجد الأشراف أنفسهم في النهاية يخسرون أرضاً لحساب أصدقائهم (البريطانيين) بنفس القدر الذي يخسرونها لحساب أعدائهم (السعوديين).

ثانياً: إنَّ اللقاء الذي تمَّ بين كلايتون وعبد العزيز في بحره يُعَد من هذهِ الزاوية خروجاً على سياسة الحياد؛ لأنَّ بريطانيا نفسها كانت ترى أنَّ بحره تتبع الحجاز، ومع ذلك التقى كلايتون بالسلطان عبد العزيز فيها؛ لأنه كما كتب بنفسه كان يرى "أنَّ عبد العزيز كان يهدف إلى تحقيق مهمة عظيمة وهي استرداد أملاك أُسرته وتوسيعها"[٥٤]. وقد أظهر كلايتون هذا التوجه حينما تبين أهمية التعاون مع السلطان عبد العزيز لخدمة المصالح البريطانية في البحر الأحمر في حالة توسعه هناك، بالرغم من أنَّ قوات عبد العزيز لم تكن قد وصلت إلى شواطئه بعد. من الواضح أنَّ السياسة البريطانية في الجزيرة العربية كانت سياسة متخبطة لا ترتكز على أُسس بقدر ما ترتكز على مصالح مع الأقوياء.

ثالثاً: هذا الموقف البريطاني الموصوف بالحياد، رصده أمين الريحاني، وهو صديق للسلطان عبد العزيز، على أنه نوع من الدعم غير المباشر له. ولم يكن لبريطانيا أن تقف مثل هذا الموقف لولا أنَّ عبد العزيز قد أثبت بالدليل المادي أنه الأقوى، وأنَّ بريطانيا لا تزال تتبنَّى السياسة القديمة نفسها، التي تُناصر فيها أحد الحكَّام ضد الآخر طالما أنه الأقوى[٥٥].

رابعاً: لقد رفضت بريطانيا أن تلعب دور الوسيط خلال زيارة كلايتون للسلطان عبد العزيز في بحره، بالرغم من أنَّ كلًّا من السلطان عبد العزيز والملك علي كان قد طلب هذهِ الوساطة[٥٦]، ولكنها وافقت على أن تلعب الدور نفسه بمجرد أن قرر الملك علي التنازل عن الحكم في الحجاز ومغادرته إلى العراق. وبعبارةٍ أخرى فإنَّ بريطانيا أخذت تتحرك فقط حينما بدأت ملامح التغيير الذي أرادته تظهر في الأفق، وأنَّ ظهور هذهِ الملامح لم يكن من صنعها، وإنما كان من صنع عبد العزيز آل سعود.

لعلَّ السياسة التي انتهجتها بريطانيا سابقاً خلال الحرب العالمية الأولى لحماية مصالحها لم تعد صالحة في مرحلة ما بعد الحرب لحماية ذات المصالح، فالسياسة البريطانية صارت حينئذٍ أقرب إلى الواقعية وتحقيق المصالح المباشرة منها إلى تحقيق السلام العام. وقد انعكس ذلك بوضوح على طريقتها في تخطيط الحدود في شبه الجزيرة العربية، إذ يتضح منه كيف أنها كانت تخطط الحدود لحماية مصالحها بالطريقة التي تناسبها. لقد كان توازن القوى في جزيرة العرب في ذلك الوقت يضبط طبقاً لإيقاع السياسة البريطانية في الشرق الأوسط بصفةٍ عامة. فوزارة الخارجية البريطانية كانت تعلم جيداً أنَّ الحرب، أو التهديد بها، سيؤثر تأثيراً سلبياً على التجارة والاقتصاد البريطانيين، ولعلَّ هذا السبب كان وراء تدخل بريطانيا في أية صراعات قد تنشأ في أوروبا أو في الشرق، حمايةً لتلك المصالح، فبدون حماية تجارتها واقتصادياتها ستصبح بريطانيا دولة متخلفة[٥٧].

الخلاصة

إنَّ تطبيق هذهِ السياسة البريطانية البراجماتية جعلت بريطانيا نفسها تتعامل مع حاكم واحد قوي في شبه الجزيرة العربية هو عبد العزيز آل سعود، الذي صار نفوذه يمتد على مساحةٍ من الأرض تصل ما بين الخليج العربي والبحر الأحمر، ومن شمال عدن إلى جنوب مناطق انتداباتها في العراق وشرق الأردن وفلسطين. لقد أدركت الحكومة البريطانية بشائر هذا النفوذ بوضوح عندما قررت أن تُرسل كلايتون لمقابلة السلطان عبد العزيز في بحره، وكان على كلايتون أن يسلم لعبد العزيز بما يريد خلال المفاوضات. وهكذا أثبتت تجربة سنة واحدة أنَّ السلطان عبد العزيز استطاع أن يتفاوض بحنكة مع كلايتون الدبلوماسي المخضرم، وأن يضع أصول التعامل مع الدبلوماسيين البريطانيين الآخرين المقيمين الذين قُدِّر لهم أن يتعاملوا معه بعد ذلك.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق غير المنشورة

- A statement by Sir A. Chamberlain to the Imperial Conference, 20 Oct. 1926, Documents on British Foreign Policy, 1919-1939, ed. W. N. Medlicott and others (Ser. 1A, ii, 1968).
- Report by Sir Gilbert Clayton on his mission to negotiate certain agreements with the Sultan of Nejd, and instructions issued to him in regard to his mission, P.R.O., F.O. 371/11473 (A copy of which is traced in the Sudan Archive, (Clayton Papers) 471/7, School of Oriental Studies, Durham University).
- C.O. to the Resident (Bushire) 8 Nov. 1923 (Clayton Papers) 471/2.
- Memo. by Antonius on the eastern frontier of Transjordan, Annex. 3, (Clayton Report). 471/2.
- Memo. 1, presented by the Sultan of Nejd on 11 Oct. 1925, Annex. 4, (Clayton Report).
- Memo. 2, presented by the Sultan of Nejd on 12 Oct. 1925, Annex, 4, (Clayton Report).
- Memo. 3, presented by the Sultan of Nejd on 14 Oct. 1925, Annex 4; (Clayton Report).
- C.O. to Clayton, 10 Sept. 1925, Appendix, (Clayton Report).
- Draft agreement concerning Transjordan presented to the Sultan of Nejd on 25 Oct. 1925, Annex 5, (Clayton Report).
- Draft agreement concerning Transjordan presented by the Sultan of Nejd on 27 Oct. 1925, Annex. 6, (Clayton Report).
- Annex. 10, (Clayton Report).
- C.H.F. Cox to Antonius, 9 Sept. 1925, Annex 3, (Clayton Report).

- Record of proceedings, 1st meeting, (Clayton Report).
- Record of proceedings, 2nd meeting, (Clayton Report).
- Record of proceedings, 3rd meeting, (Clayton Report).
- Record of proceedings, 4th meeting, (Clayton Report).
- Record of proceedings, 5th meeting, (Clayton Report).
- Record of proceedings, 6th meeting, (Clayton Report).
- Record of proceedings, 7th meeting, (Clayton Report).
- Clayton to C.O. 25 Nov. 1925, (Clayton Report).
- Jordan to Chamberlain, 28 Dec. 1925, E363/11/91, F.O. 371/11432.
- American Vice Consul (Aden) to Sec. of State (Washington) 25 Oct. 1927, D.H.S.A.
- American Vice Consul (Aden) to Sec. of State (Washington) 29 Dec. 1925, D.H.S.A.
- King Ali to Jordan, 14 Dec. 1925, E363/11/91, F.O. 371/11432.
- Jordan to Ibn Saud, 16 Dec. 1925, E363/11/91; F.O. 371/11432.
- Ibn Saud to Jordan, 16 Dec. 1925, E363/11/91, F.O. 371/11432.
- Ibn Saud to Jordan, 18 Dec. 1925, E363/11/91, F.O. 371/11432.
- Ibn Saud to Jordan, 25 Dec. 1925, E363/11/91, F.O. 371/11432.
- Jordan to Ibn Saud, 20 Jan. 1926, E1398/11/91, F.O. 371/11432.
- Agreement forwarded by Ibn Saud to Jordan, 17 Dec. 1925, E363/11/91, F.O. 371/11432,
- King Ali's notice of withdrawal from the Hejaz, 19 Dec. 1925 E363/11/91, F.O. 371/11432.
- CAB 23/50, 32 (25), 1 July 1925.
- Plumer (Jerusalem) to Amery (C.O.) 27 Jan. 1927, 929/27.
- Lord Lloyd (Cairo) to Chamberlain (F.O.) 31 Dec. 1926, No. 821, F.O. 371/12247.
- H. Dobbs, A Short History of Iraq-Nejd Relations', E2316/1/91, F.O. 371/12993.

ثانياً: الدراسات المنشورة

– جريدة: أم القرى (عامي ١٩٢٥ و ١٩٢٦).

– مجلَّة: المنار (عامي ١٩٢٧و ١٩٢٨).

– جمال محمود حجر، "رؤية بريطانية لمستقبل صحراء شمالي شبه الجزيرة العربية في مطلع العشرينيات من القرن العشرين"، مجلَّة: رواق التاريخ والتراث، العدد ١٣ (٢٠٢٣).

– جمال محمود حجر، "بريطانيا بين عبد العزيز

آل سعود والشريف حسين ١٩١٥-١٩٢٠"، مجلَّة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، العدد ٢ (١٩٩٠).

- جمال محمود حجر، المد والجزر في العلاقات البريطانية السعودية، (إسطنبول، مركز التاريخ العربي، ٢٠٢٠).

- موضي بنت عبد العزيز، الملك عبد العزيز ومؤتمر الكويت ١٩٢٣-١٩٢٤، (لندن، دار الساقي، ١٩٩٢).

- A. Hourani, 'The Decline of the West in the Middle East, II'. International Affairs, vol. 29, 1953.

- A. Toynbee, Survey International Affairs, 1925.

- G. Bell, The letters of Gertrude Bell.

- G. Clayton, "Arabia and the Arabs', Journal of the Royal Institute of International Affairs, viii (1929).

- Hogarth, Wahhabism and British Interests', Journal of British Institute of International Affairs, iv (1925).

- J. Philby, "The Triumph of the Wahhabis", Journal of the Central Asian Society, viii, (Oct. 1926).

- L. "Downing Street and Arab Potentates", Foreign Affairs, V (1927).

الهوامش

١. حول مؤتمر الكويت، أنظر: موضي بنت عبد العزيز، الملك عبد العزيز ومؤتمر الكويت ١٩٢٣-١٩٢٤، (لندن، دار الساقي، ١٩٩٢).

2. A statement by Sir A. Chamberlain to the Imperial Conference, 20 Oct. 1926, Documents on British Foreign Policy، 1919-1939, ed. W. N. Medlicott and others (Ser. 1A, ii, 1968), p.937. (Thereafter: D.B.F.P.) The Saudis were delighted by Britain's neutrality.

أنظر: أم القرى ١٩ و ٢٦/ ديسمبر/ ١٩٢٥.

٣. أنظر: جمال محمود حجر، "بريطانيا بين عبد العزيز آل سعود والشريف حسين ١٩١٥-١٩٢٠"، مجلَّة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، العدد ٢ (١٩٩٠)، ص٣٢٧-٣٦٣.

4. Report by Sir Gilbert Clayton on his mission to negotiate certain agreements with the Sultan of Nejd, and instructions issued to him in regard to his mission، P.R.O., F.O. 371/11473 (A copy of which is traced in the Sudan Archive, Clayton Papers, 471/7, School of Oriental Studies، Durham University), (Thereafter: 'Clayton Report').

5. C.O. to Clayton، 10 Sept. 1925, Appendix 'Clayton Report'.

٦. حول مشروع الخط البري والسكة الحديد، أنظر: جمال محمود حجر، "مستقبل الصحراء العربية الشمالية" (غير منشور).

7. C.O. to the Resident (Bushire) 8 Nov. 1923 (Clayton Papers) 471/2.

8. Memo. by Antonius on the eastern frontier of Transjordan, Annex. 3, (Clayton Report) 471/2.

9. C.H.F. Cox to Antonius, 9 Sept. 1925, Annex 3 'Clayton Report'.

10. Memo. 1, presented by the Sultan of Nejd on 11 Oct. 1925, Annex. 4, Clayton Report'.

11. Memo. 2, presented by the Sultan of Nejd on 12 Oct. 1925, Annex, 4, see also: Record of proceedings, 1st and 2nd meetings, 'Clayton Report', Ibn Saud was still insisting on tribal bases for the delimitation of the frontier.

12. G. Bell to her father, 4 Dec. 1921, The letters of Gertrude Bell, ii, Pp.628-29; Dobbs,'A Short History of Iraq-Nejd Relations', E2316/1/91, F.O. 371/12993.

13. Clayton to C.O. 25 Nov. 1925, 'Clayton Report'.

14. Record of proceedings, 2nd meeting, 'Clayton Report'.

15. Record of proceedings, 3rd meeting, 'Clayton Report'.

16. Ibid.

17. Clayton to C.O. 25 Nov. 1925; Memo. 3, presented by the Sultan of Nejd on 14 Oct. 1925, Annex 4; Draft agreement concerning Transjordan presented to the Sultan of Nejd on 25 Oct. 1925, Annex 5, 'Clayton Report'.

18. Draft agreement concerning Transjordan presented by the Sultan of Nejd on 27 Oct. 1925, Annex. 6, 'Clayton Report'.

19. Clayton to C.O. 25 Nov. 1925, Clayton Report'.

٢٠. أنظر: أم القرى، العدد ٦٠، ١٩/ فبراير/ ١٩٢٦.

21. Clayton to C.O. 25 Nov. 1925, 'Clayton Report'.

22. C.O. to Clayton, 10 Sept. 1925, Appendix, Clayton Report'.

23. Record of proceedings, 5th meeting, 'Clayton Report'.

24. Ibid.

25. Ibid.

26. For text see: Annex. 10, Clayton Report'.

27. Record of proceedings, 6th meeting, 'Clayton Report'.

28. Record of proceedings, 6th meeting, 'Clayton Report'.

29. Record of proceedings, 7th meeting, 'Clayton Report'.

٣٠. أنظر النص العربي في: أم القرى، العدد ٦٠، ١٩/ فبراير/ ١٩٢٦.

31. Clayton to C.O., 25 Nov. 1925, Clayton Report'.

32. See: Toynbe, Survey 1925, p.345; Memo. on the foreign policy of H.M.G. (undated) D.B.F.P. 1919-39 (ser. IA, I, 1966) pp.861-64; American Vice Consul (Aden) to Sec. of State (Washington) 25 Oct. 1927, al-Rashid, D.H.S.A., ii, pp.111-29.

33. Williams, op. cit, p.184.

34. L. Downing Street and Arab Potentates', Foreign Affairs, V (1927) pp.233-40.

أنظر كذلك: المنار(١٩٢٧/ ١٩٢٨)، ص٥٤-٦٢. وبعد نجاح مهمته مع ابن سعود، توجه كلايتون، الذي نال تقدير وزارة الخارجية البريطانية كمفاوض جيد، لعقد اتفاقاً مماثلاً مع إمام اليمن فيما يتعلّق بحدودها مع عدن.

حول هذا الموضوع الأخير، أنظر:

Memo. of the foreign policy of H.M.G. (undated) D.B.F.P. 1919-39 (ser. IA, I, 1966) pp.861-64; American Vice Consul (Aden) to Sec. of State (Washington) 25 Oct. 1927, al-Rashid، D.H.S.A., ii, pp.111-29; Collins، op. cit. pp.191-261.

35. Jordan to Chamberlain, 28 Dec. 1925, E363/11/91, F.O. 371/11432.

36. King Ali to Jordan, 14 Dec. 1925, E363/11/91, F.O. 371/11432.

37. Toynbee، Survey 1925, p.309.

38. Jordan to Ibn Saud, 16 Dec. 1925, E363/11/91; F.O. 371/11432;

أنظر كذلك: أم القرى، العدد (٥٢)، في ٢٧/ ديسمبر/ ١٩٢٥.

39. Ibn Saud to Jordan, 16 Dec. 1925, E363/11/91, F.O. 371/11432.

40. Agreement forwarded by Ibn Saud to Jordan, 17 Dec. 1925, E363/11/91, F.O. 371/11432.

41. Ibn Saud to Jordan, 18 Dec. 1925; King Ali's notice of withdrawal from the Hejaz, 19 Dec. 1925 E363/11/91, F.O. 371/114432; American Vice Consul (Aden) to Sec. of State (Washington) 29 Dec. 1925, al-Rashid, D.H.S.A., ii, p.55.

42. Ibn Saud to Jordan, 25 Dec. 1925, E363/11/91, F.O. 371/11432.

43. Jordan to Chamberlain, 28 Dec. 1925, E363/11/91, F.O. 371/11432.

44. Jordan to Ibn Saud, 20 Jan. 1926, E1398/11/91, F.O. 371/11432.

٤٥. جمال محمود حجر، المد والجزر في السياسة البريطانية تجاه شبه الجزيرة العربية.

46. Hogarth, Wahhabism and British Interests', Journal of British Institute of International Affairs, iv (1925) pp.70-81.

47. Philby, The Triumph of the Wahhabis'.

٤٨. جمال محمود حجر، المد والجزر في العلاقات البريطانية السعودية، (مركز التاريخ العربي، إسطنبول، ٢٠٢٠).

49. Clayton, Arabia and the Arabs', Journal of the Royal Institute of International Affairs, viii (1929), pp.8-20.

٥٠. أنظر: جمال محمود حجر، المد والجزر في العلاقات البريطانية السعودية، (إسطنبول، مركز التاريخ العربي للنشر، ١٩٢٠).

51. CAB 23/50, 32 (25), 1 July 1925.

52. Plumer (Jerusalem) to Amery (C.O.) 27 Jan. 1927, 929/27; Lord Lloyd (Cairo) to Chamberlain (F.O.) 31 Dec. 1926, No. 821, F.O. 371/12247; also: Philby, 'The Triumph of the Wahhabis'.

53. Philby, 'Arabia Today'.

54. Record of proceedings, 3rd meeting, 'Clayton Report'; The Times 23 Oct. 1925 defended Britain's attitude;

أنظر أيضاً: أم القرى، العدد ٤٣، في ٢٥/ أكتوبر/ ١٩٢٥.

55. 'Efforts of Rihani to bring about peace between Ibn Saud and Ali', American Consul in Charge (Beirut) to Sec. of State (Washington) 23 Sept. 1925, al-Rashid, D.H.S.A., ii, pp.22-43; see also: Hourani, 'The Decline of the West in the Middle East, II'.

56. Collins, op. cit., pp.92-101.

57. Memo. on the Foreign Policy of H.M.G., undated (D.B.F.P. 1919-1939), (ser- 1A, I, 1966) pp.846-81.

Abdul Aziz Al Saud and Sir Gilbert Clayton
A study in negotiation diplomacy, October-December 1925

Prof. Dr. Gamal Mahmoud Hagar

A Historian and Consultant in Qatar National Museum, Doha, Qatar

Abstract:

This study seeks in diplomatic skills and experiences that Abdul Aziz Al Saud, the Sultan of Nejd, had before his meetings with Sir Gilbert Clayton, who was a pillar of British politics and diplomacy, and an expert in Middle Eastern affairs after the First World War. The meetings were concerned with the war between Abdulaziz Al Saud and the Sharif of Mekka over the Holly Land of the Hejaz in 1924-1925.

Britain was then concerned with peace-making in the Middle East, where Abdulaziz was causing her troubles by extending his borders on his neighbor territory. When he seemed to be victorious at this transitional phase of his political life, The British Government decided to intervene in order to protect her interests in the Mandatory areas in Transjordan and Iraq. She sent a delegate extraordinary to Abdulaziz, to negotiate with him peace-making.

Sir Gilbert Clayton took place with him to settle the issues arising from the expansion of his influence in the Arabian Peninsula. Among those issues related to the settlement of the borders between Najd and its two northern neighbors under the British mandate (Iraq and Transjordan).

This was raised in the corridors of British politics at a time when Abdul Aziz was seeking to extend his influence to the Hijaz, which put Britain in a critical position as a result of the expected possibilities of his success in ending the rule of the Sharif in the Hejaz, especially since the two sons of Sharif Hussein were ruling one of them, King Faisal in Iraq, and the second, Prince Abdullah, in Transjordan.

Sir Gilbert Clayton managed to follow his government policy to stand neutral towards the Holly Land of the Hejaz, leaving the Sharif to face his end. With an eye on her interests in Arabia and around, Clayton changed his mind and decided to negotiate all the matters with Abdulaziz, the promising leader of Arabia.